

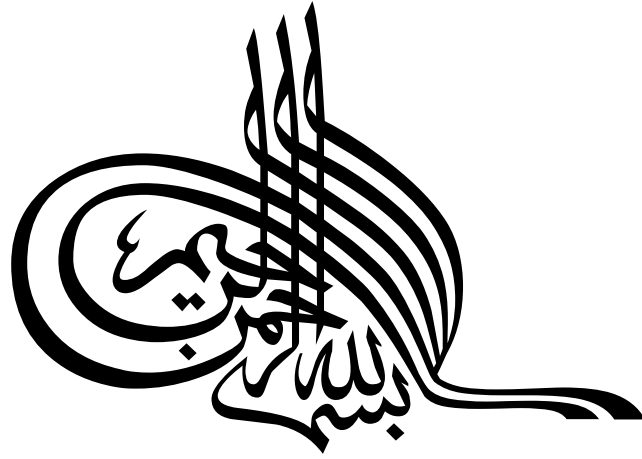


المملكة العربية السعودية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

تقرير موجز خطة التنمية التاسعة

١٤٣٦/٣٥-١٤٣٢/٣١ هـ
(٢٠١٠-٢٠١٤ م)

(9. / 2)



(9.4)

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة
١٧	أولاً: الأهداف العامة
٢٠	ثانياً: آليات التنفيذ الرئيسية
٢٢	ثالثاً: التطور الاقتصادي
٢٨	رابعاً: أولويات الخطة
٤١	خامساً: أهم سياسات الخطة
٤١	١/٥ سياسات القوى العاملة وسوق العمل
٤٣	٢/٥ سياسات تشجيع الاستثمار
٤٥	٣/٥ سياسات تطوير الخدمات المالية
٤٦	٤/٥ سياسات التجارة الخارجية
٤٧	٥/٥ سياسات تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
٤٩	٦/٥ سياسات التطوير المؤسسي والإداري
٥٠	٧/٥ سياسات التجارة الداخلية
٥٢	٨/٥ سياسات التنمية المتوازنة بين المناطق
٥٣	٩/٥ سياسات حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية
٥٤	سادساً: قطاعات التنمية الرئيسية
٥٥	١/٦ تنمية الموارد البشرية
٥٦	١/١/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع تنمية الموارد البشرية
٥٩	٢/١/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع تنمية الموارد البشرية
٦٦	٣/١/٦ المتطلبات المالية لقطاع تنمية الموارد البشرية
٦٦	٢/٦ التنمية الاجتماعية والصحة
٦٧	١/٢/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع التنمية الاجتماعية والصحة
٦٩	٢/٢/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع التنمية الاجتماعية والصحة

الصفحة	الموضوع
٧٣	٣/٢/٦ المتطلبات المالية لقطاع التنمية الاجتماعية والصحة
٧٤	٣/٦ تنمية الموارد الاقتصادية
٧٥	١/٣/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية
٧٧	٢/٣/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع تنمية الموارد الاقتصادية
٨٢	٣/٣/٦ المتطلبات المالية لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية
٨٣	٤/٦ قطاع النقل والاتصالات
٨٣	١/٤/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع النقل والاتصالات
٨٤	٢/٤/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع النقل والاتصالات
٨٦	٣/٤/٦ المتطلبات المالية لقطاع النقل والاتصالات
٨٦	٥/٦ قطاع الخدمات البلدية والإسكان
٨٧	١/٥/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع الخدمات البلدية والإسكان
٨٧	٢/٥/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع الخدمات البلدية والإسكان
٨٩	٣/٥/٦ المتطلبات المالية لقطاع الخدمات البلدية والإسكان
٩٠	خاتمة

تقرير موجز حول خطة التنمية التاسعة

١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥ هـ

(٢٠١٠-٢٠١٤هـ)

مقدمة

تشكل خطة التنمية التاسعة استمراراً للنهج التنموي، الذي حرصت المملكة على إتباعه على امتداد العقود الأربعة الماضية، والذي يمزج بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومي، والتخطيط التأسيري لنشاط القطاع الخاص في إطار المسارات التنموية والرؤية المستقبلية التي يحددها التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد. وقد أعدت هذه الخطة وفق منهجية علمية، استندت إلى دراسات مستفيضة ومسوحات إحصائية، غطت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. واعتمد خلال عملية الإعداد والتحليل، على حزمة من برامج التحليل الإحصائي، إضافة إلى نماذج اقتصادية طورتها الوزارة. واستعين بالرؤى التي بلورتها الجهات الحكومية ضمن استراتيجياتها وبرامجها وسياساتها القطاعية وبصفة خاصة الاستراتيجية والخطط طويلة المدى المعتمدة، ومنها: الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والإستراتيجية العمرانية الوطنية، والإستراتيجية الوطنية للنقل، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والسياسة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية، والإستراتيجية الوطنية

(٩٠/٧)

للإنماء الاجتماعي، وإستراتيجية الرعاية الصحية. ثم خضعت هذه الخطة لمراجعات دقيقة من قبل خبراء متخصصين (داخل المملكة وخارجها)، حيث شملت المراجعة منهجية الإعداد، والمحتوى وما انطوى عليه من توجهات وأهداف تنموية وإستراتيجيات وبرامج تستهدف تحقيق التوجهات وبلوغ الأهداف. كما أنها تُعد بمثابة الحلقة الثانية في منظومة المسار الإستراتيجي بعيد المدى الذي يمتد حتى عام ١٤٤٦/٤٥ هـ (٢٠٢٤م) متضمناً أربع خطط خمسية تنموية متتابعة.

وترتكز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسية، تشكل فيما بينها إطاراً متكاملًا لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة للاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمس القادمة، فضلاً عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد. ويركز المحور الأول على "تعزيز وتكثيف جهود تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بنوعية حياته" انطلاقاً من مبدأ "أن الإنسان هو أداة وغاية عملية التنمية". ومن ثم، تستهدف الخطة الاستمرار في رفع مستوى الدخل الحقيقية للمواطنين، ومواصلة التحسين الكمي والنوعي للخدمات المقدمة لهم، واحتواء جيوب الفقر والقضاء عليها، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار. ولاستدامة التحسين في مستوى المعيشة ونوعية الحياة، يهتم المحور بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وذلك بتشجيع استخدام الأساليب عالية الكفاءة في إدارة

الموارد الطبيعية وتنميتها، إضافة إلى ترشيد استخدامها والمحافظة على النظام البيئي. كما أنه، ونظراً لما للأوضاع السكانية من تأثير على مستويات المعيشة ونوعية الحياة، أفردت الخطة فصلاً كاملاً لمعالجة مختلف جوانب العلاقة بين الاتجاهات السكانية المتوقعة خلال فترة الخطة ومستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم.

أما المحور الثاني "تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها"، فيعنى برفع معدلات المشاركة الكلية للقوى العاملة الوطنية، والارتقاء المستمر بمهاراتها وتنمية قدراتها، وتوفير فرص العمل المجزي لها، وزيادة حصتها في سوق العمل الوطني. وقد انطوت الخطة على البرامج والسياسات التي تستهدف رفع قدرات عناصر العمل الوطنية لتواكب متطلبات سوق العمل والتطورات المتسارعة في تقنيات الإنتاج وأساليب الإدارة والتنظيم. كما أولت الخطة اهتماماً بتعزيز "ثقافة العمل"، وتحفيز العمالة الوطنية على تمثل قيم المثابرة والصبر على العمل والإبداع، والابتكار والتجديد وصولاً إلى مستوى "عمالة المعرفة" التي يتطلبها التحول المنشود نحو اقتصاد المعرفة. واستهدفت الخطة أيضاً تنمية سوق العمل السعودي، والارتقاء بمستوى خدماته وكفاءته، بما يضمن توجيه عناصر العمل نحو أفضل الاستخدامات، وبما يحقق الانسجام بين جانبي العرض من العمالة والطلب عليها. ولهذا الغرض تضمنت الخطة حزمة من السياسات تستهدف معالجة الاختلالات الكلية التي يعاني منها سوق العمل، وفي

مقدمتها ارتفاع درجة الاعتماد على العمالة الوافدة، وبروز ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب.

ويستهدف المحور الثالث "التنمية المتوازنة بين المناطق"، نشر الجهد التنموي وثماره بين مختلف مناطق المملكة، بما يسهم في زيادة التقارب بين مستوياتها التنموية. ولإنجاز أهداف هذا المحور، تركز برامج الخطة على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في مختلف المناطق، اعتماداً على مؤشرات ومعايير موضوعية تعكس أوضاعها واحتياجاتها الراهنة والمستقبلية، إضافة إلى توفير متطلبات مادية وتنظيمية أخرى، وتطوير القاعدة الإنتاجية لكل منطقة، استناداً إلى مقوماتها التنموية وميزاتها النسبية.

ويهتم المحور الرابع "التطوير الهيكلي"، بمواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي، من خلال تعميق عملية التنويع الأفقي والرأسي لقاعدته الإنتاجية، وتحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وتوفير الفرص الوظيفية. كما يُعنى بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وإرساء دعائم الاقتصاد المعرفي، بحيث يتعاضد فيه دور المعرفة كمصدر من مصادر القيمة وتكوين الثروة، ولتشكل محرك أساس للنمو الاقتصادي. ويتطلب إنجاز أهداف هذا المحور، ضمن عوامل أخرى، زيادات ملموسة في مخصصات أنشطة ومؤسسات البحث والتطوير، وحفز وتشجيع الابتكارات، فضلاً عن

تعزيز البنية التحتية لإدارة المعرفة، ودعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والبرمجيات، بما يتوافق مع أهداف الإستراتيجية الوطنية للصناعة.

وينطوي المحور الخامس "رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والمنتجات الوطنية" على أهمية كبيرة، خاصة في ظل تنامي اتجاهات العولمة وتزايد اندماج الاقتصاد السعودي في منظومة الاقتصاد العالمي، مما يتطلب تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لرفع قدرته على اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية صادراته. وقد تبنت الخطة مجموعة من الأهداف العامة لتطوير القدرات التنافسية، واعتمدت سياسات وآليات تنفيذية محددة لتحقيق تلك الأهداف.

وتتمثل أهم السمات المميزة لهذه الخطة في الإصرار على تحقيق طموحاتها وتوجهاتها التنموية على الرغم من بروز العديد من التحديات على الصعيدين المحلي والدولي تتلخص في الآتي:

على الصعيد المحلي :

- استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً، وما تحمله تلك المعدلات من مضامين مهمة تتعلق بنمو الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات والبلديات وخدمات المنافع الحيوية والمساكن.

- ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين بفضل التوسع الملحوظ في فرص التعليم والثقافة، وما يترتب عليه من تطلع مستمر ومتصاعد لبلوغ مستويات معيشية أرقى وأفضل.
- النمو المستمر في أعداد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل بحثاً عن فرص وظيفية ملائمة في ظل وجود بطالة نسبية، خاصة بين فئة الشباب.
- ارتفاع معدلات استغلال الموارد الاقتصادية النادرة، وخاصة الموارد المائية.
- زيادة حدة المنافسة التي تواجهها المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.
- تصاعد أهمية الإسراع بالتنمية النوعية لقوة العمل السعودية، لإكسابها المهارات والمعارف التي تمكنها من مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، والإسهام بفعالية في تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتعجيل تحوله إلى اقتصاد معرفي.
- تجاوز أية سلبيات قد تفرزها الأزمة المالية العالمية، ومواصلة التطور الذي تشهده مؤسسات القطاع المالي المحلي، وتعزيز تطوير أنظمتهم وأدواتهم، ودوره الحيوي في تمويل فعاليات الإنتاج والاستثمار خلال الفترة المقبلة.

- تباطؤ تنفيذ بعض المشروعات الحكومية نتيجة لبروز معوقات تنظيمية وفنية وإجرائية، منها نقص عدد المقاولين المحليين المؤهلين تأهيلاً جيداً، وضعف القدرات الفنية للأجهزة المعنية بإجراء الدراسات والتصاميم والإشراف على تنفيذ المشروعات الحكومية، إضافة إلى تحديات تتعلق بتسريع توفير مواقع مناسبة لبعض المشروعات، وبظهور نزاعات على ملكية البعض الآخر. كما يعزى البطء أحياناً إلى تأخر توريد أو نقص بعض المواد أو زيادة أسعارها، أو ندرة العمالة الماهرة وارتفاع أجورها.

على الصعيد الدولي :

- تنامي النزعات الحمائية، الاقتصادية والتجارية، ضد صادرات البلدان النامية، وذلك على الرغم من وجود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي زادت مظاهرها بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- استمرار إنشاء التكتلات الاقتصادية والإقليمية ومناطق التجارة الحرة والتوسع فيها، وما لتلك التكتلات من انعكاسات على أوضاع التجارة الخارجية للمملكة.
- تصاعد أهمية العلوم والتقنية كوسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية، في ظل تعاظم المنافسة في أسواق السلع والخدمات.

- تراجع الأهمية النسبية للموارد الأولية بين مكونات الميزات التنافسية للمنتجات، في مقابل ازدياد أهمية ووزن المكون المعرفي والتقني.

- ازدياد عنصر "عدم التيقن" بشأن الأوضاع المستقبلية للأسواق المالية العالمية وأسواق الصرف الأجنبي والمواد الأولية، مما يعوق تنفيذ السياسات الملائمة في مجالات التجارة الخارجية واستثمار الموجودات الأجنبية للدولة.

- التزايد المستمر لأهمية التجارة الدولية في الخدمات، حيث تسهم ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق نمو قوى للتجارة في الخدمات عبر الحدود، وما يواكب ذلك من نشوء سوق للخدمات تتميز بقدر عالٍ من المنافسة.

- تزايد حدة المنافسة الدولية لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد واكب إعداد خطة التنمية التاسعة دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية واقتصادية طاحنة. وعلى الرغم من الأعباء التي ولدتها الأزمة على جميع دول العالم، فإن البرنامج التنموي الذي تبنته الخطة عكس تصميم الدولة على مواصلة تسريع المسيرة التنموية، ويستند البرنامج التنموي للخطة على توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - الداعية إلى مواصلة والإسراع في تنفيذ الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية خلال السنوات المقبلة لتعزيز مكتسبات التنمية

ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة. كما يستند البرنامج التنموي للخطة على الأسس المتينة للاقتصاد الوطني، والتي ترسخت خلال العقود الماضية عبر تراكم المنجزات التنموية.

ويسر وزارة الاقتصاد والتخطيط إصدار هذا التقرير الموجز الذي يستعرض الملامح الرئيسية والمميزة لخطة التنمية التاسعة متناولاً الأهداف العامة للخطة وآلياتها التنفيذية وأولوياتها وأهم السياسات التي تتبناها. كما يوجز التقرير أهم سمات قطاعات التنمية الرئيسية موضعاً الأهداف العامة لكل قطاع، وما يستهدفه القطاع إنجازاً خلال مدتها، والمتطلبات المالية اللازمة لتحقيق ذلك.

(90/16)

أولاً: الأهداف العامة:

تستند الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة وآلياتها التنفيذية إلى مرجعيات أساسية ومبادئ راسخة تؤكد حرص الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة والمستدامة. وتعتبر هذه الأهداف بصورة جلية عن التوجهات التنموية للدولة، وحرصها على تسريع عملية التنمية، وترسيخ مقومات استدامتها، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقليل معدلات البطالة. كما تؤكد هذه الأهداف الأهمية البالغة التي توليها الخطة لتنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وزيادة إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي والارتقاء بكفاءة أدائه، وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات الواقع الاقتصادي العالمي.

الهدف الأول :

المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني :

الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث :

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع :

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس :

تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس :

رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع :

تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن :

التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع :

تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر :

تنمية الموارد الطبيعية - وبخاصة الموارد المائية - والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر :

مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

الهدف الثاني عشر :

تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر:

تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

ثانياً: آليات التنفيذ الرئيسة

١. تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بين مناطق المملكة، والشرائح الاجتماعية المختلفة.
٢. تعزيز الفاعلية التنموية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٣. تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية.
٤. تكثيف جهود تنويع القاعدة الاقتصادية.
٥. تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
٦. تكثيف الجهود لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والاستمرار في تقليص معدلات الفقر.
٧. تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتحول التدريجي نحو مجتمع المعلومات.
٨. تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عمليات التخصيص.
٩. تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية.
١٠. زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية.

١١. توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، وتطوير النظام التعليمي لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، وللمعارف المستجدة.
١٢. توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية.
١٣. توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد المجتمع.
١٤. اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.
١٥. تطوير المشاركة الفاعلة للمرأة السعودية في النهضة التنموية للمملكة وتعزيز هذه المشاركة.
١٦. دعم مشاركة الشباب في النهضة التنموية للمملكة وتمكينهم من الإسهامات الفاعلة في تنمية المجتمع.
١٧. توفير السكن المناسب على أوسع نطاق وبما يلبي احتياجات فئات المجتمع.
١٨. حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والحد من انعكاساته على المناخ الاستثماري والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ل خطة التنمية.

١٩. تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها، وزيادة الإنتاج الثقافي والعلمي.
٢٠. تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفعيل علاقات المملكة العربية والإسلامية والدولية.
٢١. تحسين آليات تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، وتقويم السياسات التنفيذية التي تتبناها الخطة.
٢٢. تقديم الدعم والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتذليل المعوقات التي تعترض تنميتها.
٢٣. الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والطفل.

ثالثاً: التطور الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية التاسعة، خلال السنوات الخمس القادمة ١٤٣٢/٣١ - ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٢٪) للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩)، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥٣,٢ ألف ريال في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤).

كذلك تستهدف الخطة على مستوى الاقتصاد الكلي تحقيق ما

يلي:

- نمو إجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠,٤٪) ولتبلغ حصته في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٣٨,٥٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- نمو الصادرات من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٥٪) لتبلغ حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٣٥,٧٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- نمو الصادرات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠٪) لتبلغ حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٢٣,٧٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- نمو الواردات من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٧٪) لتبلغ حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٦٧,٦٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- نمو الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) على السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٤٪) ليشكل نحو (٩٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

- زيادة نسبة العمالة الوطنية في العمالة الكلية (نسبة السعودية) من نحو (٤٧,٩٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٥٣,٦٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) وذلك من خلال توفير (١,١) مليون فرصة عمل لتشغيل الداخلين إلى سوق العمل من المواطنين.
- خفض معدل البطالة في قوة العمل الوطنية من نحو (٩,٦٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٥,٥٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

أهم مؤشرات خطة التنمية التاسعة
١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

معدلات النمو السنوي المتوسط (%)	المؤشرات
٥,٢	* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
١٠,٤	* تكوين رأس المال الإجمالي الثابت
٧,٩	- القطاع النفطي
١١,٨	- القطاع الخاص
٥,٢	- القطاع الحكومي
٤,٥	* الصادرات من السلع والخدمات
١٠,٠	- الصادرات غير النفطية
٧,٧	* الواردات من السلع والخدمات
٥,٤	- الاستهلاك النهائي
٥٣,٦	* نسبة العمالة الوطنية من إجمالي العمالة (%) *
٥,٥	* معدل البطالة (%) *

(* في نهاية الخطة.

(٩٠/٢٤)

وعلى الصعيد القطاعي، تستهدف الخطة التاسعة ١٤٣٢/٣١ - ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) تحقيق معدلات النمو الآتية بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩):

- نمو القطاع الخاص بنحو (٦,٦٪) في المتوسط سنويا خلال مدة الخطة مما يؤدي إلى ارتفاع المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٦١,٥٪) بنهاية الخطة.
- نمو قطاع النفط والغاز بنحو (١,٢٪) خلال مدة الخطة بحيث تبلغ المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١٩,٦٪) في نهاية الخطة، مما يتماشى مع التوجه نحو تخفيض الاعتماد على النفط.
- نمو القطاع الحكومي بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٤,٨٪) مما يؤدي إلى رفع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة إلى (١٧,٣٪).
- نمو القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٣٪) مما يؤدي إلى رفع المساهمة النسبية لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٨١,٣٪) بنهاية الخطة.
- نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٣٪) مما يرفع مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٨,٢٪) بنهاية الخطة.

- تحقيق قطاعات الخدمات الخاصة معدل نمو سنوي متوسط يقدر بنحو (٧,١٪) مما يؤدي إلى رفع مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٣٥,٨٪) بنهاية الخطة.
- نمو قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنحو (١,٧٪)، بحيث ترتفع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٤٪) بنهاية الخطة.
- نمو قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر، بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٩,٢٪).
- نمو قطاع الصناعات التحويلية بنحو (٧,٢٪) في المتوسط سنوياً، بحيث ترتفع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (١٤٪) بنهاية الخطة، كما تستهدف الخطة نمو القيمة المضافة لصناعة تكرير النفط بمعدل سنوي متوسط قدره (٧٪)، ولصناعة البتروكيماويات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٧٪)، وللصناعات التحويلية الأخرى بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٦٪).
- نمو قطاع الكهرباء والغاز والمياه وقطاع البناء والتشييد بنحو (٧,٥٪) ونحو (٧,٢٪) على التوالي خلال مدة الخطة.
- نمو قطاع النقل والاتصالات وقطاع خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار بنحو (٦,١٪) و(٧,٢٪) على التوالي خلال مدة الخطة.

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ***		معدل النمو السنوي المتوسط (%) ***	القيمة (مليون ريال)		القطاعات
١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	مستهدف (الخطة التاسعة)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	
*٨١,٣	٧٧,١	٦,٣	٨٩٥٦٥١,٥	٦٥٩٦٦٩,٦	أ- القطاعات غير النفطية
٢٨,٢	٢٦,٧	٦,٣	٣١٠١٥٥,٠	٢٢٨٠٩٩,٠	١. القطاعات الإنتاجية
٤,٠	٤,٧	١,٧	٤٤١٩٧	٤٠٥٩٠,٤	١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠,٤	٠,٤	٩,٢	٤٧٦٢,٥	٣٠٦٩,٣	٢/١ التعدين غير النفطي، والمحاجر
١٤,٠	١٢,٧	٧,٢	١٥٣٦٣٤,٠	١٠٨٥١١,٧	٣/١ الصناعات التحويلية
٣,٠	٢,٨	٧	٣٣٥١٠,٧	٢٣٨٩٢,٦	١/٣/١ تكرير النفط
١,٧	١,٧	٥,٧	١٨٧٣٧,٤	١٤١٩٣,٧	٢/٣/١ البتروكيماويات
٩,٢	٨,٢	٧,٦	١٠١٣٨٦,٠	٧٠٤٢٥,٤	٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى
١,٩	١,٧	٧,٥	٢١٢٥٧,٧	١٤٨٢٩,٠	٤/١ الكهرباء والغاز والمياه
٧,٨	٧,١	٧,٢	٨٦٣٠٣,٧	٦١٠٩٨,٦	٥/١ البناء والتشييد
٣٥,٨	٣٢,٨	٧,١	٣٩٤٦١٧,٤	٢٨٠٥٢٥,٤	٢. قطاعات الخدمات الخاصة
٩,٦	٨,٧	٧,٣	١٠٦٠٣٢,٧	٧٤٧٠٢,٩	١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق
٧,١	٦,٨	٦,١	٧٨٣١٨,٧	٥٨٣٩٢,٨	٢/٢ النقل والاتصالات
١٤,٧	١٣,٣	٧,٢	١٦١٦٠٩,١	١١٤١٣٠,٦	٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار
٧,٣	٦,٧	٦,٨	٧٩٩٢٣,٤	٥٧٥٤٦,١	١/٣/٢ خدمات عقارية
٧,٤	٦,٦	٧,٦	٨١٦٨٥,٧	٥٦٥٨٤,٥	٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال
٤,٤	٣,٩	٧,٩	٤٨٦٥٧,٠	٣٣٢٩٩,١	٤/٢ الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
١٧,٣	١٧,٧	٤,٨	١٩٠٨٧٩,١	١٥١٠٤٥,٢	٣. الخدمات الحكومية
١٩,٦	٢٣,٧	١,٢	٢١٥٦٤٨,٢	٢٠٣١٦٣,٤	ب- قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي
٠,٩-	٠,٨-	٧,٤	١٠١٠١,٨-	٧٠٦٧,٩-	بنود أخرى **

١٠٠	١٠٠	٥,٢	١١٠١١٩٧,٩	٨٥٥٧٦٥,١	الناتج المحلي الإجمالي
-----	-----	-----	-----------	----------	------------------------

(*) غير شاملة لصادفي رسوم الواردات بعد خصم مصاريف الخدمات البنكية.
 (**) رسوم الواردات ناقصا مصاريف الخدمات البنكية. (***) معدلات النمو والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري. المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رابعاً: أولويات الخطة

(أ) التنوع الاقتصادي

حرصاً على ترسيخ قواعد التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بالمملكة، تبنت الخطة مفهوماً موسعاً للتنوع الاقتصادي شمل خمسة أبعاد (مكونات) رئيسية هي:

- تنوع القاعدة الاقتصادية (الهيكل الإنتاجي).
- التنوع المؤسسي للنشاط الاقتصادي.
- التنوع المكاني للأنشطة الاقتصادية.
- تنوع الصادرات.
- تنوع الإيرادات العامة.

واستهدفت الخطة تحقيق تقدم ملموس على صعيد كل بعد من هذه الأبعاد، فحددت لكل بعد مجموعة الأهداف المطلوب تحقيقها وحزم السياسات والآليات التنفيذية الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وذلك على النحو التالي:

(أ-١) تنوع القاعدة الاقتصادية:

اهتمت الخطة بتعميق عملية التنوع الأفقي والرأسي للقاعدة الاقتصادية من خلال تسريع وتائر النمو في القطاعات غير النفطية – الإنتاجية والخدمية، في المجالات الواعدة داخل هذه القطاعات.

وتبنت الخطة لكل قطاع من القطاعات غير النفطية منظومة متكاملة من الأهداف العامة والمحددة التي انبثقت من رؤية مستقبلية واضحة لتنمية القطاع، واختارت الخطة لكل قطاع حزمة من السياسات والآليات التنفيذية الكفيلة بتحقيق الأهداف الموضوعية.

وقد حددت توجهات الخطة مجالات التركيز فيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية في الآتي:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيمياويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال، ومنها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية.
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لأهمية دورها وإسهاماتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل.
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير.
- نشاط السياحة.
- الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة

المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استهلاك المياه، وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

- مختلف أنشطة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

(أ-٢) التنوع المؤسسي:

تمثل زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي البعد الثاني للتنوع الاقتصادي وهو البعد المؤسسي. وقد أولت خطة التنمية التاسعة عناية خاصة بتوسيع مشاركة القطاع الخاص في سائر الفعاليات الاقتصادية من إنتاج واستثمار وتصدير وتوفير فرص التوظيف للمواطنين وذلك بهدف توسيع رقعة مشاركة هذا القطاع في الأنشطة الإنتاجية والخدمية ومن ثم تعزيز دوره التنموي. وتنبثق الأهداف العامة للخطة بشأن القطاع الخاص من رؤية مستقبلية تتطلع إلى "قطاع خاص كفؤ ومتنوع، ويتمتع بميزات تنافسية ذات مستوى عالمي، ويولي اهتماماً كبيراً للبحث والتطوير والابتكار في فعالياته المختلفة، وبما يؤهله للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتحسين تنافسية المنتجات الوطنية عالمياً".

وتتبنى خطة التنمية التاسعة الأهداف المحددة التالية لتنمية القطاع الخاص:

- زيادة القيمة المضافة في القطاع الخاص بمعدل نمو سنوي

(٩٠/٣٠)

متوسط قدره نحو (٦,٦٪).

- زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥٧,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ — (٢٠٠٩) إلى نحو (٦١,٥٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).
- زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص بمعدل نمو قدره (١١,٨٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو العمالة الوطنية بالقطاع الخاص بمعدل يبلغ نحو (٥,٣٪) في المتوسط سنوياً.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الخطة مجموعة مختارة من السياسات التي تضمنت:

- الاستمرار في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية).
- توفير المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة للقطاع الخاص، مع التركيز على تعزيز علاقات الارتباط والتكامل الصناعي بين المنشآت العاملة بالتجمعات الصناعية، وتهيئة البيئة المواتية للمنافسة وتقليص الممارسات الاحتكارية، ودعم التطوير التقني بمبادرات مشتركة من القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك توسيع مجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي

والخاص.

- تفعيل المبادرات الحكومية والخاصة المتعلقة بتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستحداث أطر تنظيمية ملائمة لزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي).
- تكثيف خدمات الدعم والاستشارات الفنية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي للمشروعات الصناعية، خاصة في مجال استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة للتخلص من النفايات وإعادة تدويرها.

(أ-٣) التنوع المكاني:

حرصت الخطة على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين مناطق المملكة المختلفة بالكيفية التي تحول دون تركزها في بعض المناطق الرئيسية وتحقق في الوقت نفسه أقصى درجات الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وذلك بإسناد ذلك التوزيع إلى المقومات التنموية لكل منطقة وميزاتها التنافسية الظاهرة والكامنة. ومن الملائم التنويه هنا إلى أن مفهوم التنمية المتوازنة بين المناطق الذي تتبناه الخطة ينطوي أيضاً على جانب اجتماعي يتحقق عبر توزيع الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية ومرافق الخدمات الحيوية بين مناطق المملكة المختلفة بالكيفية التي تستوفي احتياجات المواطنين من تلك الخدمات والمرافق، ويستند التوزيع في هذه الحالة

(٩٠/٣٢)

على معيار الكثافة السكانية ودرجة كفاية توفر الخدمة في المنطقة المعنية.

وتتبنى الخطة الأهداف العامة التالية بالنسبة لتنمية المناطق:

- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وذلك بالمستوى الذي يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

كذلك تتبنى الخطة أهدافاً محددة لتحقيق التنمية

المتوازنة بين المناطق تتضمن:

- تنفيذ عدد من البرامج الريادية في بعض البلديات، وذلك لمراقبة الأداء وتقويمه وتعميمها على باقي البلديات تدريجياً في حال ثبوت نجاحها.
- إعداد الدراسات التنفيذية اللازمة لتعزيز التنمية المتكاملة والشاملة في محاور التنمية العمرانية القائمة.
- تأسيس قواعد بيانات تنمية قطاعية مكانية (تجارية، وصناعية وسياحية... الخ) وإتاحتها للمستثمرين في المناطق والمحافظات.
- تفعيل الآليات الخاصة بالحوافز الاستثمارية وتعزيزها في المناطق الأقل نمواً.
- إعداد دراسات جدوى للفرص الاستثمارية الملائمة لقيام مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في المناطق الأقل نمواً.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الخطة حزمة من السياسات التي تضمنت ما يلي:

- تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، خاصة في المناطق والمحافظات الأقل جذباً للاستثمار، وتعزيز المعونات الفنية المقدمة لهذه المشاريع لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية في المناطق المختلفة.
- إعداد خطة عمل تنفيذية للممرات "المحاور" التنموية المقترحة في الاستراتيجية الوطنية العمرانية، ومتابعة تنفيذها.
- تفعيل دور مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية، مع التركيز على مراكز النمو المحلية لكونها مراكز اقتصادية واجتماعية أقل نمواً.
- وضع استراتيجيات وبرامج على مستوى المناطق من أجل الاستفادة من الفرص التي تتولد من المشاريع الاستثمارية الكبرى المقامة على المستوى الوطني (مثل خطوط السكك الحديدية الجديدة - واستغلال الفوسفات والبوكسايت - والمدن الاقتصادية وغيرها).

(أ-٤) تنويع الصادرات :

يتعلق البعد الرابع للتنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات وقد استهدفت خطة التنمية التاسعة نمو الصادرات غير النفطية بمعدل

سنوي متوسط قدره (١٠٪) وذلك في الوقت الذي استهدفت فيه الخطة نمو إجمالي الصادرات من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (٤,٥٪). وفي ضوء هذه الأهداف سوف ترتفع حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (١٨,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٢٣,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

ولتحقيق هذا النمو المتسارع في الصادرات غير النفطية تبنت الخطة حزمة من السياسات تضمنت:

- زيادة فاعلية برامج تنمية الصادرات غير النفطية والترويج لها في الأسواق العالمية.
- تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية المتعلقة بتنمية الصادرات غير النفطية.
- إقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير، والنظر في إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية.
- توفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، للإسهام في تنمية أنشطة إعادة التصدير.
- تطوير نظام متكامل "لبيانات ومعلومات التصدير"، وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين والمستثمرين.

(أ-٥) تنويع الإيرادات الحكومية:

يتعلق البعد الخامس للتنويع الاقتصادي بتنويع الإيرادات الحكومية من خلال زيادة حصة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية. ومن أهم بنود الإيرادات غير النفطية:

الرسوم الجمركية، رسوم وأجور الخدمات العامة، حصة الحكومة من قطاع الاتصالات، ضرائب الدخل، الزكاة، رسوم وأجور خدمات الموانئ ورسوم تأشيرات العمل.

ويتبين من هذه البنود أن الإيرادات الحكومية غير النفطية تعتمد في حجمها ومعدلات نموها على أربع عوامل رئيسية هي:

- فئات الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية.

- كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم.

- حجم النشاط الاقتصادي.

- قيمة الواردات (عائدات الرسوم الجمركية).

ويخضع العامل الأول للقرارات والأنظمة الحكومية.

وبالنسبة لكفاءة تحصيل الضرائب والرسوم فتتوقع لها الخطة أن تتحسن مع الارتقاء في كفاءة أداء الأجهزة الحكومية الذي تتوقع الخطة تحقيقه عبر تنفيذ التوجهات والآليات التي اقترحتها الخطة في هذا المضمار (الفصل السابع "التطوير المؤسسي والإداري").

أما العاملان الثالث والرابع فيرتبطان مباشرة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (حجم النشاط الاقتصادي العام) ونمو الواردات. وتتوقع الخطة ازدياد في نمو الإيرادات غير النفطية بصورة تلقائية مع نمو هذين العاملين. وقد تقدمت الإشارة للآليات التي اقترحتها الخطة لحفز نمو القطاع الخاص. أما الواردات فتتوقع لها الخطة أن تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره (١٢٪) بالأسعار الجارية خلال السنوات الخمس القادمة.

(ب) الأولويات الأخرى:

(ب-١) مواصلة تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة:

ترسيخاً لمبدأ التعامل مع الإنسان السعودي كغاية التنمية ووسيلتها الأساسية، تضع خطة التنمية التاسعة مواصلة تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم كأولوية من أولوياتها وتوجهاً رئيساً من توجهاتها التنموية. واستيفاء لمتطلبات هذا التوجه تركز الخطة على ثلاثة مسارات رئيسية هي:

- الاستمرار في رفع مستوى الدخل الحقيقية للمواطنين بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني.
- مواصلة التحسين الكمي والنوعي للخدمات المقدمة للمواطنين.
- تنمية القدرات الإنتاجية والإبداعية للمواطنين وتوفير فرص العمل المجزي لهم، وتوسيع مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

(ب-٢) تنمية القوى البشرية الوطنية:

انطلاقاً من كون الثروة الحقيقية للوطن تتمثل في موارده البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة فيه، أولت خطة التنمية التاسعة اهتماماً خاصاً بتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة نسب توظيفها، من خلال رفع معدلات المشاركة الكلية للقوى العاملة الوطنية، خاصة في أنشطة القطاع الخاص المختلفة، إضافة إلى الارتقاء المستمر بمهاراتها وتنمية قدراتها. وتحقيقاً لهذا الهدف انطوت الخطة على عدد من السياسات التي تستهدف التوسع الكمي والتطوير النوعي للمدرّسين وبرامج التعليم، والتدريب والتأهيل المهني. وضماناً لتحقيق متطلبات التوجه في هذا المجال تؤكد الآلية التنفيذية الحادية عشر للخطة على تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتطوير النظام التعليمي بما يضمن الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، وللمعارف المستجدة. وتؤكد الآلية الثانية عشرة للخطة على أهمية توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية. كذلك أولت الخطة اهتماماً مكثفاً بتطوير سوق العمل السعودي، ومواجهة التحديات التي يتعرض لها والتي من أهم مظاهرها ارتفاع درجة الاعتماد على العمالة الوافدة، و بروز ظاهرة البطالة الهيكلية خاصة بين الشباب.

(ب-٣) دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

حرصت خطة التنمية التاسعة على مواصلة جهود المملكة في

سبيل إرساء دعائم اقتصاد معرفي قادر على مواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتسارعة في العالم واستقطابها وتوطينها، وتوليد المعرفة داخلياً ونشرها، والاستفادة من كل ذلك في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإيجاد أنشطة وخدمات جديدة قائمة على المعرفة، وإيجاد ميزات تنافسية جديدة، وتنمية الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وبناء قوة عمل معرفية عالية المهارة.

واستناداً إلى تحليل أهم القضايا التي تواجه المملكة على صعيد نشر المعرفة ونقلها وتوليدها وإنتاجها وتوظيفها واستثمارها في فعاليات الإنتاج المختلفة وتطويرها تبنت الخطة حزمة من الأهداف العامة والمحددة لتوجيه مسار التقدم المنشود نحو بناء الاقتصاد المعرفي. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الخطة مجموعة من السياسات والبرامج. وشملت السياسات التي اعتمدها الخطة:

- اعتماد آليات تفضي إلى زيادة نشر قواعد المعرفة التي تمكن من حسن نقلها ومن ثم توطينها وإنتاجها واستثمارها.
- زيادة قدرات المملكة في مجال نقل التقنية وتوطينها، وذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة في المملكة للارتقاء بالإنتاجية والقدرات التنافسية.

(ب-٤) تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني:

في ظل مستجدات الواقع الاقتصادي العالمي الذي تسوده اتجاهات العولمة، وتشتد فيه المنافسة بين الدول، وبانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية أصبح التحدي أمام المملكة يتمثل في تعزيز تنافسية اقتصادها في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية صادراتها وتنويعها وفتح أسواق جديدة أمامها.

وحرصاً من خطة التنمية التاسعة على مواصلة الجهود المبذولة خلال الخطط السابقة، ولا سيما خطة التنمية الثامنة، لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، تبنت الخطة مجموعة من الأهداف العامة والمحددة في هذا الاتجاه واعتمدت سياسات لتحقيق تلك الأهداف. وشملت الأهداف العامة في هذا المجال:

- الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التنافسية المبنية على الابتكار.
 - دعم القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية وزيادة محتواها التقني.
 - مواصلة تطوير بيئة الاستثمار وبيئة التصدير.
 - تكثيف عمليات نقل التقنية وتوطينها واستنباتها في المملكة بما يعزز من القدرات التنافسية ويتمشى مع عولمة الإنتاج.
- ولتحقيق تلك الأهداف اعتمدت الخطة مجموعة من السياسات،

منها:

- الاستمرار في دفع الجهود نحو تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية الأساسية والبنية المعلوماتية.
- طرح وترويج مشروعات مجموعات الأعمال العنقودية المدروسة للقطاع الخاص في جميع المجالات، مع إتاحة إمكانية مشاركة شركات القطاع العام والاستثمار الأجنبي المباشر فيها (المشاركة الثلاثية).
- تنفيذ برامج ثقافية لنشر ثقافات الجودة والإتقان والتميز وتعميمها لدى المواطنين.

خامساً: أهم سياسات الخطّة

١/٥ سياسات القوى العاملة وسوق العمل

تشتمل هذه السياسات ما يلي:

- ✓ دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.
- ✓ وضع معايير للتدريب التقني والمهني، ودعم التعليم والتدريب المستمر لقوة العمل الوطنية (التدريب على رأس العمل)، ومتابعة ما يستجد من علوم وتقنيات تطوير المهارات.

(٩٠/٤١)

- ✓ دعم الجهود الرامية إلى التحسين المستمر في إنتاجية العمالة الوطنية.
- ✓ دعم صندوق تنمية الموارد البشرية مالياً وإدارياً وفنياً.
- ✓ الترشيد التدريجي والانتقائي للعمالة الوافدة والاستمرار في تطوير أسس واقعية في استقدام تلك العمالة، وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، وخفض البطالة في قوة العمل الوطنية.
- ✓ دعم جهود تحفيز النشاط الاقتصادي المتوازن بين مناطق المملكة، وتحقيق التوازن في توفير فرص العمل لقوة العمل الوطنية.
- ✓ دعم الاستثمار في المدن الاقتصادية الجديدة، وربط تقديم التسهيلات في هذه المدن بتوظيف قوة العمل الوطنية، إضافة إلى تشجيع الجهات ذات العلاقة على تقديم حوافز للقطاع الخاص، وربطها بتوظيف قوة العمل الوطنية.
- ✓ دعم الجهود المبذولة لزيادة مشاركة قوة العمل الوطنية - من الجنسين - في سوق العمل.
- ✓ تطوير نظم جمع بيانات القوى العاملة وسوق العمل ونشرها.
- ✓ دعم وزارة العمل لتحقيق المزيد من التحسين في خدمات مكاتب العمل.

٢/٥ سياسات تشجيع الاستثمار

تتضمن أهم سياسات الاستثمار ما يلي:

- ✓ التوسع في إنشاء "بنوك الاستثمار" لزيادة الأهمية النسبية للاتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ — (٢٠٠٧) بشأن تفعيل الدور التنموي للقطاع المصرفي بوضع سياسات وآليات لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الإنتاجية القادرة على تنويع القاعدة الاقتصادية.
- ✓ متابعة أداء الاستثمارات الخاصة بالمدن الاقتصادية للتحقق من مدى التزامها بالمسارات المحددة، وتذليل المعوقات التي قد تحد من كفاءة أدائها.
- ✓ تفعيل دور الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في توفير متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي.
- ✓ تعزيز جهود التنمية المستدامة من خلال التزام جميع الأنشطة الاستثمارية بمراعاة البعد البيئي وفقاً للأسس المحددة بالنظام العام لحماية البيئة.
- ✓ الاستمرار في المحافظة على وجود مناخ تنظيمي أكثر دعماً وتشجيعاً للاستثمار، مع ما يشملها من مواصلة تيسير الأنظمة، وخفض حجم الإجراءات المتعلقة ببدء النشاط وممارسة الأعمال والاستثمارات وخفض تكاليفها في جميع

مناطق المملكة.

- ✓ العمل على تشجيع الاستثمار في كل منطقة من مناطق المملكة وتنميته، وذلك من خلال استكمال إنشاء مجالس استثمار بكل منطقة، ويتعاون كل مجلس مع الهيئة العامة للاستثمار لدعم الاستثمار في المنطقة التي تخصه وتذليل العقبات، وتحسين مناخ الاستثمار.

وتتضمن أهم سياسات الخطة لضمان تعظيم المردود التنموي

للإعانات والحوافز المقدمة للمستثمرين:

- ✓ ربط منح الحوافز بمؤشرات الأداء الفعلي للاستثمارات الأجنبية.
- ✓ مراجعة منظومة الحوافز المباشرة وغير المباشرة للاستثمار وتطويرها، بما يتوافق مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وتوجهاتها.
- ✓ ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.
- ✓ توفير حزم متنوعة من الحوافز للاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بالمعرفة.
- ✓ تحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو فعاليات الإنتاج والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.

- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات عالية التقنية.
- ✓ توفير المزيد من الحوافز لحفز المشروعات المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل المعرفة وتوطينها.

٣/٥ سياسات تطوير الخدمات المالية

تشمل هذه السياسات ما يلي:

- ✓ تعزيز "الإجراءات الوقائية" للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الداعمة للسيولة المحلية والمحفزة لمقدرة البنوك على الإقراض، مع التأكيد على الالتزام بالشفافية ووضع "نظام إنذار مبكر" للالتزامات المالية.
- ✓ استمرار الدور التنظيمي والرقابي للدولة، مع تعزيز الإجراءات التي تستهدف النهوض بسوق الأسهم وتحسين كفاءة أداء صناديق الاستثمار ونشر الوعي الاستثماري بين المواطنين.
- ✓ تعزيز الدور التنموي للمصارف من خلال التوسع في إنشاء بنوك الاستثمار وزيادة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل لتلبية احتياجات الأنشطة الأكثر إسهاماً في تنويع القاعدة الاقتصادية.

- ✓ زيادة الدور التنموي للصكوك الإسلامية، وأنشطة التأمين، وتحفيز الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) للتوسع في إنشاء "شركات رأس المال الجريء".
- ✓ الاستمرار في دعم رؤوس أموال مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يتناسب مع الزيادة المطردة في الطلب على قروضها لتوسيع نطاق إسهاماتها في تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- ✓ التوسع في المعونات والاستشارات الفنية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي، وخاصة تلك المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ مواصلة جهود مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن تطوير النظام المالي بالمملكة، وتعزيز النظام المصرفي، مع أهمية التركيز على الإشراف والرقابة على أنشطة المصارف التجارية.

٤/٥ سياسات التجارة الخارجية

- ✓ تتضمن سياسات الخطة على صعيد التجارة الخارجية ما يلي:
 - التعامل بكفاءة ومرونة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على عائدات المملكة من الصادرات النفطية وغير النفطية.

- ✓ زيادة فاعلية برامج تنمية الصادرات غير النفطية والترويج لها في الأسواق العالمية.
- ✓ تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية المتعلقة بتنمية الصادرات غير النفطية.
- ✓ اتخاذ الإجراءات الملائمة لمكافحة حالات الإغراق وتقليص ظاهرة تدفق السلع المغشوشة والمقلدة المستوردة من الخارج.
- ✓ إقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير، والنظر في إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية، وتوفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، للإسهام في تنمية أنشطة إعادة التصدير.
- ✓ تطوير نظام متكامل "لبيانات ومعلومات التصدير"، وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين والمستثمرين.

5/5 سياسات تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

- تبنت الخطة العديد من السياسات الموجهة نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من أهمها:
- ✓ زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية الأساسية والبنية المعلوماتية.

- ✓ الاستمرار في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية والمالية.
- ✓ إرساع الخطى نحو التطبيق الشامل للتعاملات الإلكترونية.
- ✓ زيادة تخصص القضاة في المجالات التجارية، وزيادة المحاكم والدوائر المتخصصة.
- ✓ وضع إجراءات نظامية ميسرة وتنفيذها لبدء ممارسة الأعمال والاستثمارات في مناطق المملكة جميعها.
- ✓ الإسراع بتطبيق نظام حوكمة الشركات.
- ✓ الاستمرار في دفع الجهود نحو تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة وفي القطاعات ذات الميزة النسبية بصفة خاصة.
- ✓ طرح وترويج مشروعات مجمعات الأعمال العنقودية المدروسة للقطاع الخاص في جميع المجالات، مع إتاحة إمكانية مشاركة شركات القطاع العام والاستثمار الأجنبي المباشر فيها (المشاركة الثلاثية).
- ✓ منح جوائز التميز لشركات القطاع الخاص التي تتبنى النظم الحديثة في الإدارة والتخطيط والمتابعة والتسويق، وتلك التي تخصص نسباً مرتفعة من مواردها للبحث والتطوير والابتكار.
- ✓ تيسير الإجراءات الخاصة بتحويل الشركات العائلية أيّاً كان شكلها النظامي إلى شركات مساهمة.

- ✓ دعم نشر ثقافة التجارة الإلكترونية وأنظمتها وتشجيعها فيما بين منشآت الأعمال والمستهلكين.
- ✓ تطبيق نظام الكفاءة المهنية الذي بموجبه يوضع حد أدنى لمستوى التعليم والمهارة المهنية للأعمال الفنية والخدمية بما يضمن الارتقاء بالمستوى التعليمي والمهاري للعمالة الأجنبية والوطنية.
- ✓ التوسع في تطبيق معايير الجودة المتعارف عليها عالمياً في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة المرتبطة منها بالتصدير.

٦/٥ سياسات التطوير المؤسسي والإداري

تضم منظومة السياسات التي تبنتها الخطة بهدف مواصلة عملية التطوير المؤسسي والإداري بالمملكة وزيادة فاعليتها، السياسات التالية:

- ✓ اتخاذ السبل الكفيلة لزيادة الفاعلية التنظيمية، ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والعاملين فيها، وتسهيل مسارات العمل ونظمه المتبعة وتحسينها، لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الأجهزة الحكومية.
- ✓ العمل على تخفيض كلفة التشغيل للجهاز الحكومي، وتوجيه الوفرة نحو زيادة الفاعلية والكفاءة.

- ✓ زيادة درجات التكامل مع القطاع الأهلي، والانفتاح عليه، وتشجيع دوره في التنمية الشاملة، وتخصيص الممكن من النشاطات الحكومية أو إدارتها بالأسلوب التجاري.
- ✓ الإسراع في استكمال تنفيذ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.
- ✓ تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للأجهزة الحكومية.
- ✓ نشر ثقافة التميز في الأداء بين مختلف العاملين وتعميقها في جميع الجهات الحكومية.
- ✓ العمل على ضمان ملائمة الهياكل المؤسسية للأجهزة الحكومية للمهام المسندة إليها.

٧/٥ سياسات التجارة الداخلية

تبنت الخطة العديد من السياسات الموجهة نحو تطوير أنشطة التجارة الداخلية وزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الفرص الوظيفية للعمال الوطنية فضلاً عن تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات بنوعية جيدة وأسعار معقولة ومستقرة، وتشمل تلك السياسات:

- ✓ مراجعة طرق ممارسة العمل التجاري والإجراءات والأساليب المتبعة وتطويرها، والعمل على تيسيرها وفق احتياجات الاقتصاد الوطني.

- ✓ وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التطبيق الكامل "لنظام مكافحة الغش التجاري" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ (٢٩/٤/٢٠٠٨)، مع تكثيف حملات الرقابة والتفتيش، وتشديد العقوبات، ودعم "جمعية حماية المستهلك"، فضلاً عن تنسيق الجهود على الصعيدين الخليجي والعربي لمكافحة هذه الظاهرة السلبية.
- ✓ تكثيف الجهود لزيادة العمالة الوطنية في هذا القطاع، من خلال التعرف على متطلبات العمل فيه، وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة.
- ✓ تعزيز الثقة في التعامل بالأوراق التجارية، ومكافحة الإغراق السلعي والتستر التجاري، وتشديد العقوبات على الممارسات الاحتكارية، وتفعيل مهام "مجلس حماية المنافسة" لضمان التطبيق الصارم لنظام المنافسة.
- ✓ زيادة مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين، وذلك من خلال تعريفهم بأساليب التحقق من جودة السلع وصلاحياتها ومطابقتها للمواصفات، مع تشديد العقوبات على الأنشطة التي لا تلتزم بالمواصفات المعتمدة.
- ✓ تكثيف جهود الغرف التجارية الصناعية الرامية إلى توعية المستوردين بأهمية تطوير أنشطتهم وقدراتهم للتعامل مع المتغيرات والمستجدات في السوقين المحلي والدولي.

✓ توفير مخزون استراتيجي من السلع التموينية الغذائية الأساسية للحد من الزيادات المفاجئة في الأسعار، ومقابلة أي نقص في المعروض من السلع، ومواجهة الأزمات الطارئة.

٨/٥ سياسات التنمية المتوازنة بين المناطق

اهتمت الخطة بمواصلة الجهود الخاصة بتحقيق المزيد من التقارب التنموي بين مناطق المملكة المختلفة، وشملت السياسات التي تبنتها الخطة في هذا المجال، ما يلي:

✓ تفعيل العمل التنموي لمجالس المناطق والحد من المركزية، مع تعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي والتطوعي والتعاوني في تنمية المناطق.

✓ الارتقاء بمستوى أداء البلديات، وتمكينها من الاستثمار في المشاريع الأكثر توفيراً لفرص العمل، فضلاً عن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.

✓ تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، خاصة في المناطق والمحافظات الأقل جذباً للاستثمار، وتعزيز المعونات الفنية المقدمة لهذه المشاريع لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية في المناطق المختلفة.

✓ تفعيل دور مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية، مع التركيز على مراكز النمو المحلية لكونها مراكز اقتصادية واجتماعية أقل نمواً.

✓ تفعيل التكامل الوظيفي والإنتاجي بين مراكز المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وذلك بالاستفادة من المقومات الاقتصادية والمزايا النسبية للمناطق الإدارية والمدن الكبرى في دعم تنمية المناطق القروية، وتوفير بيئة محفزة للاستثمار، من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها.

✓ الاستمرار في تنفيذ محاور الإستراتيجية الوطنية للإيماء الاجتماعي، مع التأكيد على دور المرأة في العمل الإنتاجي والاجتماعي.

٩/٥ سياسات حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية

انطلاقاً من أهمية البيئة والموارد الطبيعية كدعائم ومقومات أساسية للتنمية المستدامة على المدى البعيد تبنت الخطة العديد من السياسات والبرامج الموجهة لحماية البيئة وحسن إدارتها، وصيانة الموارد الطبيعية وتمييتها، ومن أهم السياسات التي تبنتها الخطة في هذا المجال، ما يلي:

✓ الارتقاء بمؤشرات الأداء البيئي بالنسبة للقطاعات المعنية

- بحماية البيئة، من خلال تعزيز الآليات الوقائية اللازمة لحماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على صحة السكان.
- ✓ تطوير القوى العاملة المتخصصة في مجالات الإدارة البيئية، من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب داخل المملكة وخارجها.
- ✓ تعزيز الإدارة البيئية بالمملكة، من خلال تعزيز آليات التنسيق وقنواته والتعاون بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وجميع الجهات المعنية.
- ✓ مواجهة الضغوط المترتبة على تصاعد عملية التحضر والتنمية بالقطاعات المختلفة في إطار جهود المحافظة على استدامة التنمية.
- ✓ توخي الدقة في عمليات الرصد والتوقعات، والإسهام في تخفيف حدة الكوارث الطبيعية.

سادساً: قطاعات التنمية الرئيسية

تشمل قطاعات التنمية الرئيسية: تنمية الموارد البشرية، التنمية الاجتماعية والصحة، تنمية الموارد الاقتصادية، النقل والاتصالات، الخدمات البلدية والإسكان، وتقدر المتطلبات المالية للإتفاق على هذه القطاعات خلال خطة التنمية التاسعة بنحو (١٤٤٤,٦) بليون ريال، بزيادة مقدارها (٢,٦٧٪) عن اعتمادات الميزانية خلال خطة التنمية الثامنة والبالغة (٨٦٣,٩) بليون ريال، وهو ما يعكس حرص المملكة

على مواصلة المسيرة التنموية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم على الرغم من الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المواتية.

المتطلبات المالية لقطاعات التنمية
خطة التنمية التاسعة (*)

معدل الزيادة (%)	بليون ريال		قطاعات التنمية
	المستهدف (الخطة التاسعة)	اعتمادات الميزانية (الخطة الثامنة)	
٥٢,٤	٧٣١,٥	٤٨٠,٠	تنمية الموارد البشرية
٧٥,٧	٢٧٣,٩	١٥٥,٩	التنمية الاجتماعية والصحة
١١٥,١	٢٢٧,٦	١٠٥,٨	تنمية الموارد الاقتصادية
٩٦,٦	١١١,١	٥٦,٥	النقل والاتصالات
٥٣,٠	١٠٠,٥	٦٥,٧	الخدمات البلدية والإسكان
٦٧,٢	١٤٤٤,٦	٨٦٣,٩	إجمالي النفقات

(*) النسب والأرقام مقربة إلى أقرب رقم صحيح.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتتلخص أهداف كل قطاع من قطاعات التنمية (المشار إليها أعلاه) وإنجازاته المستهدفة ومتطلباته المالية خلال خطة التنمية التاسعة فيما يلي:

١/٦ تنمية الموارد البشرية

يشمل قطاع تنمية الموارد البشرية كل من: التعليم العام، والتعليم العالي، التدريب التقني والمهني، والعلوم والتقنية والابتكار، وتستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو ٧٣١,٥ بليون ريال لتنمية

(٩٠/٥٥)

هذا القطاع. وتشكل هذه المبالغ نحو (٥٠,٦٪) من إجمالي
المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية.

١/١/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع تنمية الموارد البشرية

(أ) التعليم العام:

- تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية
للمرحلة المقبلة.
- بناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويراً شاملاً للطالب تمكنه
من الإسهام في بناء مجتمعه.
- تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية
لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة.
- توفير أنشطة نوعية غير صافية لبناء الشخصية الإسلامية
المتكاملة المتوازنة للطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن.
- تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى
التعليم العام.
- تطوير النظم الإدارية ومكوناتها والحد من المركزية.
- الارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة
والكبار.
- تطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها.

- التوسع في المشاركة المجتمعية في التعليم.

(ب) التعليم العالي:

- زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية.
- تحسين جودة التعليم.
- تطبيق النظم الإدارية الحديثة.
- التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.
- التوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها.
- دعم البحث العلمي وتعزيزه وزيادة الإسهام في إنتاج المعرفة.
- تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية.
- تطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.

(ج) التدريب التقني والمهني:

- استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني.
- تأهيل الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لحاجة سوق العمل.
- تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب

للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.

- بناء شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.
- تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي.
- توثيق العلاقة والتكامل بين الجهات التعليمية والجهات التدريبية.
- التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية، والمشاركة في برامج نقل التقنية وتطويرها.
- توفير احتياجات المناطق المختلفة من مراكز التدريب والتأهيل المهني في المجالات والتخصصات الملائمة لمشروعاتها التنموية، وبصفة خاصة مواقع المدن الاقتصادية الجديدة ومناطق التقنية.
- ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.
- الاستفادة القصوى من "اللجان الدولية الثنائية المشتركة" والمنظمات الدولية المتخصصة في تطوير برامج التدريب والتأهيل لتهيئة العمالة الوطنية للإسهام في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات.

(د) العلوم والتقنية والابتكار:

- توطين التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة وتطويرها.
- تنمية قدرات البحث والتطوير والابتكار، من خلال تطوير مراكز البحوث القائمة والارتقاء بقدراتها وإنشاء مراكز جديدة.
- تنمية القدرات العلمية والتقنية ونشرها في المجتمع، إضافة إلى تنمية الإبداع والموهبة، وروح المبادرة.
- تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية في المجالات العلمية والتقنية.
- زيادة مصادر الدعم المالي لأنشطة العلوم والتقنية والابتكار، مع تعزيز دور القطاع الخاص في هذا الشأن.
- تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بالعلوم والتقنية والابتكار، مع تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تطوير الهياكل المؤسسية للجهات المعنية بالبحث العلمي والتقني والابتكار.

٢/١/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع تنمية الموارد البشرية

(أ) التعليم العام :

- تخفيض معدلات التسرب إلى نسبة عامة (١٪) لجميع المراحل.
- وتخفيض معدلات الرسوب إلى (٣٪) في المرحلة المتوسطة

و(٥٪) في المرحلة الثانوية.

- تفعيل الاختبارات الوطنية لقياس مستوى التحصيل الدراسي، وإجراء الاختبارات التشخيصية لرصد الصعوبات التي تواجه الطلاب في المواد الدراسية.
- استحداث وحدة أبحاث الموهبة والتوسع في تأهيل مراكز الموهوبين بما يساعد على تصميم البرامج الخاصة بالموهوبين وتطويرها وتنفيذها.
- التوسع في الفرع العلمي بحيث يشكل المتخرجون من الفرع العلمي (٦٠٪) من إجمالي المتخرجين من التعليم الثانوي بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع تطوير استراتيجيات التدريس، والمشروع الشامل لتطوير المناهج.
- دعم بناء المنهج الرقمي وصياغة نموذج شراكة مع القطاع الخاص وبناء بوابة التعليم الالكترونية.
- تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي (إلزامية التعليم).
- تحقيق معدل التحاق قدره (٩٨٪) من خريجي التعليم الابتدائي في المرحلة المتوسطة، و(٩٥٪) من خريجي التعليم المتوسط في المرحلة الثانوية.

(٩٠/٦٠)

- تفعيل العمل بالمختبرات التعليمية عن طريق تحديث مختبرات المدارس وتجهيزها، وتأمين معامل متنقلة للمدارس التي لا يوجد بها مختبرات ثابتة.
- تطبيق نظام التقويم الشامل للمدرسة بمعدل (٢٠٪) من المدارس سنوياً.
- تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته بالتوسع في فتح المدارس لاستيعاب طلبة التعليم العام، بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته (١٥٪) بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- التوسع في رياض الأطفال لضمان استيعاب (١٦٪) من الأطفال من سن (٤-٥ سنوات).
- إعداد خطة محددة لمحو أمية الكبار تشترك فيها جميع الجهات ذات العلاقة لتحقيق القضاء على الأمية وفقاً لجدول زمني محدد، والمباشرة في تنفيذها.
- رفع نسبة الحاصلين على مؤهلات تربوية عليا مطلوبة للنظام التعليمي.
- التوسع في دعم البحوث التربوية لخدمة أهداف التطوير النوعي، والدراسات حول نتائج الاختبارات، وظاهرة الرسوب والتسرب في المراحل المختلفة.

- الاستمرار في تنفيذ برنامج صحي شامل بالتنسيق مع وزارة الصحة (الكشف الطبي وحملات التطعيم وعلاج الحالات المرضية للطلبة).
- تفعيل خدمات النقل المدرسي التعاوني للطلاب، وتوسيع خدمات النقل المدرسي للطالبات المسند إلى القطاع الخاص.

(ب) التعليم العالي:

- التقويم المستمر لمناهج التعليم الجامعي.
- إنشاء كليات وأقسام وبرامج جامعية جديدة تواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تطوير الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على خفض متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب في تلك المؤسسات حتى سنة التخرج إلى (٤,٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الأربع، وإلى (٥,٥) سنة للكليات ذات الخمس سنوات دراسية، وإلى (٦,٥) سنة للكليات ذات الست سنوات دراسية.
- تطوير المعدلات الخاصة بمعدل أستاذ/طالب إلى: (٢٢:١) في المجالات النظرية، و(١٧:١) في المجالات العلمية، و(٥:١) في المجالات الطبية.
- ابتعاث ما لا يقل عن (١٠٪) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الدكتوراه، وذلك حسب احتياجات كل جامعة،

والتخصصات الموجودة.

- العمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، إلى ما لا يقل عن (٥٪) من إجمالي طلبة المرحلة الجامعية.
- دعم برامج الدراسات العليا في الكليات المختلفة عن طريق إحداث برامج جديدة للماجستير، والدكتوراه، مع التركيز على العلوم الهندسية والتطبيقية، والعلوم الطبية، والعلوم الطبيعية.
- التوسع في نشر آليات التعليم التعاوني بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في الكليات التي تتوافق مع هذا النوع من التعليم.
- العمل على تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص من العمالة من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص لتوفير الاحتياجات من القوى العاملة.
- التنسيق فيما بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- رفع القدرات العلمية لمراكز البحوث بالجامعات لتمكينها من تأدية مهماتها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- التوسع في إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع

نشاطاتها.

- دعم مشاريع البحوث العلمية في الجامعات والتوسع فيها، وإجراء الدراسات اللازمة للتطوير النوعي في الجامعة، كذلك تنويع مجالات البحوث العلمية.
- زيادة عدد الدورات والبرامج التأهيلية والتعليم الموازي وزيادة أعداد المقبولين بها بما يتفق مع احتياجات سوق العمل.
- تطوير الخدمات والأنشطة الطلابية في المجالات المختلفة.

(ج) التدريب التقني والمهني:

- تحقيق زيادة في عدد الملتحقين والملتحقات لتصل إلى نحو (١٣٦) ألف متدرب في الكليات التقنية، ونحو (٢٨) ألف متدربة في المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو (٤٢) ألف في المعاهد المهنية بنهاية العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تحقيق زيادة في عدد المتدربين والمتدربات المستجدين والمستجدات لتصل إلى نحو (٧٥) ألف متدرب في الكليات التقنية، ونحو (١١) ألف متدربة في المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو (٢٨) ألف في المعاهد المهنية، في العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تحقيق زيادة في عدد الخريجين والخريجات لتصل إلى نحو (٣٥) ألف خريج من الكليات التقنية، ونحو (٧) آلاف خريجة

- من المعاهد العليا التقنية للبنات، ونحو (٢٦) ألف خريج من المعاهد المهنية، في العام الأخير من خطة التنمية التاسعة.
- تدريب ما لا يقل عن (١١) ألف متدرب خلال خطة التنمية التاسعة في إطار البرنامج الوطني للتدريب المشترك.

(د) العلوم والتقنية والابتكار:

- متابعة تنفيذ برامج ومشروعات الخطة الخمسية الأولى الموسعة للعلوم والتقنية والابتكار، والمساهمة في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تقديم المنح للمشاريع البحثية الاستراتيجية في الجامعات ومراكز البحث الوطنية في المملكة بمعدل ٩٠٠ مليون ريال سنوياً.
- دعم الدراسات والبحوث التشغيلية في الجهات الحكومية بمعدل ٣٠٠ مليون ريال سنوياً، والبحوث التطويرية في شركات القطاع الخاص، بمعدل ٢٠٠ مليون ريال سنوياً.
- تقديم منح للدراسات العليا في الجامعات السعودية لنحو ٣٠٠ طالب سنوياً.
- إقامة ١٥ مركزاً وطنياً للابتكار التقني في الجامعات، تابعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- إنشاء ١٠ مراكز بحث متميزة وتجهيزها وتطويرها.

- إقامة ما لا يقل عن ٨ حاضنات تقنية في المدينة والجامعات.

٣/١/٦ المتطلبات المالية لقطاع تنمية الموارد

البشرية

تبلغ المتطلبات المالية للإنفاق على برامج ومشاريع قطاع الموارد البشرية نحو (٧٣١,٥) بليون ريال بزيادة بلغت نسبتها نحو (٥٢,٤٪) عن المبالغ المعتمدة خلال خطة التنمية الثامنة، موزعة على النحو التالي:

(مليون ريال)

معدل الزيادة (%)	المتطلبات المالية خطة التنمية التاسعة	الاعتمادات المالية خطة التنمية الثامنة	قطاعات التنمية
٤٠,٧	٤٩٨٣٩٧,٢	٣٥٤٣٣٩,٦	التعليم العام *
٩١,٦	٢٠٠١٧٦,٩	١٠٤٤٧٢,٠	التعليم العالي
٤١,٦	٢٣١٣٨	١٦٣٤٤,٣	التدريب التقني والمهني
٨٧,٦	٦٥٢٤,٧	٣٤٧٨,٢	العلوم والتقنية والابتكار
١٤٠,٥	٣٢٣٢,٤	١٣٤٤,٢	معهد الإدارة العامة
٥٢,٤	٧٣١٤٦٩,٢	٤٧٩٩٧٨,٣	الإجمالي

* يشمل وزارة التربية والتعليم (تعليم البنين - تعليم البنات) .

٢/٦ التنمية الاجتماعية والصحة

تشتمل قطاعات التنمية الاجتماعية والصحة على: قطاع الشؤون الاجتماعية وقطاع الصحة، والقطاعات الثقافية والإعلامية والشبابية. وتستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو (٢٧٣,٩) بليون ريال للتنمية الاجتماعية والصحة. وتشكل هذه المبالغ نحو (١٩٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية.

(٩٠/٦٦)

١/٢/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع التنمية الاجتماعية والصحة

(أ) الخدمات الصحية:

١. تحقيق أفضل مستوى صحي ممكن عن طريق تحسين الحالة الصحية العامة للسكان.
٢. توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان، وتيسير الحصول عليها وتقديمها بطريقة عادلة وجيدة ومأمونة وبتكلفة معقولة.
٣. تفعيل دور القطاع الخاص لكونه موازياً ومكملاً لدور الدولة في تمويل الخدمات الصحية وتشغيلها وتقديمها.
٤. التوزيع المتوازن للخدمات الصحية جغرافياً وسكانياً وتيسير الحصول عليها.

(ب) الشباب:

١. تحقيق الاندماج الاجتماعي للشباب وتوسيع نطاق مشاركتهم في مختلف مجالات النشاط الشبابي.
٢. الحد من حالات انتشار المخدرات بين الشباب، وسائر السلوكيات الضارة بصحتهم البدنية والنفسية.
٣. تحسين مستوى معيشة الشباب، وتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب المنتمين للأسر ذات الدخل المنخفض.

٤. توفير فرص عمل للشباب تنسجم مع ميولهم وقدراتهم واختصاصاتهم العلمية، وزيادة إسهامهم في القوى العاملة ومكافحة البطالة بين صفوفهم.
٥. تنشئة جيل من الشباب يتمتع بصحة بدنية ونفسية جيدة.

(ج) الثقافة والإعلام:

١. الحفاظ على الهوية الحضارية العربية والإسلامية للثقافة الوطنية وتعزيزها.
٢. تطوير البنى الفكرية والثقافية والإعلامية لكونها تشكل ركناً أساسياً من أركان البناء الحضاري.
٣. تعزيز حركة التأليف والترجمة والإنتاج الإعلامي العربي والفعاليات الثقافية داخل المملكة وخارجها.
٤. تطوير أداء الأجهزة الإعلامية والثقافية ورفع مستوى كفاءتها، وتعميق العلاقة بينها وبين مختلف الفعاليات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والتربوية، والترويحية.
٥. إنتاج برامج ومواد ثقافية وإعلامية قادرة على المنافسة والتأثير وجذب المشاهد إليها.
٦. تحقيق الانتشار المتوازن للثقافة على مستوى المناطق.

٢/٢/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع التنمية
الاجتماعية والصحة

(أ) الصحة:

- الوصول بعدد الأسرة العلاجية في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) بمستشفيات وزارة الصحة إلى ٥٦٣٧٩ سريراً، وبمستشفيات الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ٢٠٢٩٦ سريراً، وبمستشفيات القطاع الخاص إلى ٢٠٨٦٠ سريراً مما سيحقق معدل (٢)، (٠,٧٢)، (٠,٧٤) سرير لكل ألف نسمة على التوالي، وسيحقق معدل (٣,٥) سرير لكل ألف نسمة على المستوى الوطني.
- الوصول بعدد الأطباء، في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، للأسرة العلاجية في وزارة الصحة إلى ٣٢٦٥٧ طبيباً، وفي الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ١٨٨٧٥ طبيباً، وفي القطاع الخاص إلى ١٤٦٠٢ طبيب، مما يحقق المعدلات التالية: (٠,٧)، (٠,٩٣)، (٠,٧) طبيب لكل سرير على التوالي، ويحقق معدل (٠,٧٥) طبيب لكل سرير على المستوى الوطني.
- الوصول بعدد هيئة التمريض في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) للأسرة في وزارة الصحة إلى ٦٥٣١٤ ممرضاً/ممرضة، وفي الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ٣٦٥٣٣ ممرضاً/ممرضة، وفي

القطاع الخاص إلى ٢٩٢٠٤ ممرضين/ممرضات، مما سيحقق على التوالي معدل (١,٤)، (١,٨)، (١,٤) ممرضاً/ممرضة لكل سرير على التوالي، ويحقق معدل (١,٥) ممرض/ممرضة لكل سرير على المستوى الوطني.

- الوصول بعدد الفئات الطبية المساعدة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، للأسرة في وزارة الصحة إلى ٣٢٦٥٧ فني طبي مساعد، وفي الأجهزة الحكومية الأخرى إلى ٢٧٤٠٠ فني طبي مساعد، وفي القطاع الخاص إلى ١٤٦٠٢ فني طبي مساعد مما سيحقق على التوالي معدل (٠,٧)، (١,٣٥)، (٠,٧) فني طبي لكل سرير، ويحقق معدل (٠,٨) فني طبي مساعد لكل سرير على المستوى الوطني.

- الوصول بعدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) إلى ٢٩٥٨ مركزاً مما يرفع معدل الاستيعاب إلى (٧٠٠٠) نسمة لكل مركز صحي.

- زيادة عدد أطباء مراكز الرعاية الصحية الأولية ليصل في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) إلى ١٠٣٥١ طبيباً، وزيادة عدد هيئة التمريض إلى ٢٠٧٠٣ ممرضين/ممرضات، وزيادة عدد الفئات الطبية المساعدة إلى ١٠٣٥١ فني طبي مساعد، مما سيحقق معدل طبيب لكل (٢٠٠٠) نسمة، ومعدل ممرض/ممرضة لكل (١٠٠٠) نسمة، ومعدل فني طبي مساعد

لكل (٢٠٠٠) نسمة.

- خفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من (١٢) حالة وفاة لكل ألف مولود حي.
- خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى أقل من (١٥) حالة لكل ألف مولود حي.

(ب) الشباب:

- تنظيم حملات توعية وإرشاد للآباء للعناية بالأبناء تربوياً وفكرياً وسلوكياً، وتقديم مشورة لأفراد الأسرة من خلال المدرسة ومراكز وزارة الشؤون الاجتماعية، والبرامج التلفزيونية ووسائل الإعلام الأخرى.
- تصميم حزمة أنشطة نموذجية لتعزيز التواصل الأسري.
- إعداد خارطة توزيع المرافق الرياضية والشبابية ومطابقتها مع الامتداد الجغرافي والانتشار السكاني في المناطق والمحافظات.
- تصميم نظام عمل متكامل لاستخدام المدارس ومنشأتها وملاعبها وقاعاتها في النشاط الشبابي في محيطها المباشر بمشاركة الأهل وبالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تجهيز أماكن الأنشطة الشبابية بالمعدات الضرورية من أجل تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في الأنشطة المختلفة.

- دراسة احتياجات تطوير دور المدرسة التنموي، واحتياجات التدريب، وصيغ التعاون مع الهيئات المحلية.
- تنظيم حملة مشتركة من الأجهزة الحكومية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، للتأثير في الثقافة المجتمعية وثقافة الشباب السعودي، لتعميم قيم العمل المنتج في صيغ متناسبة مع احتياجات المجتمع.
- تصميم برنامج خاص للتوجيه المهني في مدارس التعليم العام، يتضمن البعد المتصل بقيم العمل.
- تنفيذ دراسة عن الوضع الصحي للشباب، واستخدامها في رسم السياسات، ونشر نتائجها من ضمن حملة التوعية.
- إدخال مواد توعوية في موضوع الوقاية والتغذية والسلوكيات الصحية في المناهج والأنشطة المدرسية بشكل منهجي ودائم، وفي سن مبكرة.
- تنظيم حملة وطنية من أجل مكافحة السرعة وحوادث السير بين الشباب.
- تنظيم حملة توعية مستمرة لمكافحة التدخين والمخدرات بين الشباب.

(ج) الثقافة والإعلام:

- زيادة عدد الأندية الأدبية بواقع (٤) أندية، وافتتاح (٣) فروع

(٩٠/٧٢)

لجمعية الثقافة والفنون، وإنشاء (٧) مراكز ثقافية، وإنشاء
(٨) مكاتب جديدة.

- تنظيم (٢٠) أسبوعاً ثقافياً، وتنظيم (٥٠) مشاركة للفنون
المسرحية، وتنظيم (٨٠) مشاركة للفنون الشعبية داخل
المملكة وخارجها، وتنظيم (١٠٠) مشاركة للفنون التشكيلية
داخل المملكة وخارجها، وتنظيم (١١٠) معارض للكتب داخل
المملكة وخارجها.

- إنشاء (٢٣) مركزاً جديداً للبث التلفزيوني.

- إضافة (٣٨) محطة إف. إم. جديدة، وإنشاء (٥) محطات
إف. إم. على الطرق السريعة.

- إنشاء محطة إذاعية على الموجة القصيرة، وتحديث (٢٨)
محطة إذاعية، وإنشاء ستوديوهين إذاعيين في مكة المكرمة
والمدينة المنورة.

- افتتاح (٤) مكاتب جديدة لووكالة الأنباء السعودية.

- افتتاح (٣) مراكز إعلامية داخلية.

٣/٢/٦ المتطلبات المالية لقطاع التنمية الاجتماعية

والصحة

تبلغ المتطلبات المالية للإنفاق على قطاع التنمية الاجتماعية
والصحة خلال خطة التنمية التاسعة نحو (٢٧٣,٩) بليون ريال، بزيادة

(٩٠/٧٣)

بلغت نسبتها نحو (٧٥,٧٪) عن المبالغ المعتمدة خلال خطة التنمية الثامنة، موزعة على النحو التالي:

(مليون ريال)

معدل الزيادة (%)	المتطلبات المالية خطة التنمية التاسعة	الاعتمادات المالية خطة التنمية الثامنة	قطاعات التنمية
٨٢,٤	٢٤٢٦٧١,٨	١٣٣٠٤٤,٥	الصحة*
٣٤,٣	١١٦١٣,٢	٨٦٤٤,٤	الخدمات الاجتماعية
٣٧,٠	١٩٦٠٢,٦	١٤٣٠٦,٩	القطاعات الثقافية والإعلامية والشبابية**
٧٥,٦	٢٧٣٨٨٧,٦	١٥٥٩٩٥,٨	الإجمالي

* يشمل وزارة الصحة، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، والهيئة العامة للغذاء والدواء.

** يشمل الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ووزارة الثقافة والإعلام، ودارة الملك عبد العزيز.

٣/٦ تنمية الموارد الاقتصادية

يشمل قطاع تنمية الموارد الاقتصادية: الزراعة، والمياه، والكهرباء، والثروة المعدنية، والصناعة، والسياحة، والخدمات الاقتصادية العامة. وتستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو (٢٢٧,٦) بليون ريال لتنمية هذا القطاع. وتشكل هذه المبالغ نحو (١٥,٧٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية.

(٩٠/٧٤)

١/٣/٦ أهم الأهداف العامة في قطاع تنمية الموارد الاقتصادية

(أ) الزراعة:

١. تعزيز دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.
٣. زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية خارج المملكة.
٤. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجال الزراعي.
٥. المحافظة على الثروة السمكية وتنويع مصادرها وتطوير قدراتها.

(ب) المياه والصرف الصحي:

١. المحافظة على المياه وتنميتها لكونها مورداً وطنياً نادراً، وتحقيق أقصى معدلات الاستفادة منها.
٢. حوكمة قطاع المياه والصرف الصحي وإدارته إدارة رشيدة ومتكاملة.
٣. توفير خدمات المياه والصرف الصحي بكفاءة من خلال شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

(ج) الثروة المعدنية:

١. تنمية الثروات المعدنية وتطوير خططها ومشروعاتها واستغلالها.
٢. تنويع النشاط التعدين وتوسيع قاعدته.
٣. تعزيز القيمة المضافة للمنتجات التعدينية المحلية.

(د) الصناعة:

١. تنويع القاعدة الصناعية.
٢. تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.
٣. تعزيز مساهمة القوى العاملة الوطنية في الصناعة.

(هـ) الكهرباء:

١. توفير خدمة كهربائية عالية الكفاءة والاعتمادية بمستوى يلبي احتياجات مختلف القطاعات والمرافق.
٢. توفير الخدمة الكهربائية بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتحقيق الموازنة بين عائد الاستثمار والبعد الاجتماعي.
٣. تعزيز مهمة قطاع الكهرباء في تعظيم القيمة المضافة من الموارد الوطنية، وفرص تكاملها إقليمياً ودولياً.
٤. نقل وتوطين الكهرباء وإنتاجها.
٥. تطوير مصادر توليد الطاقة المكتملة للنفط والغاز.

٦. تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء لجميع الفئات.

(و) السياحة:

١. تنمية صناعة سياحية تنافسية استناداً إلى معطيات ومقومات ثرية من المرافق والخدمات السياحية.
٢. زيادة إسهامات قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إيجاد موارد جديدة للدخل وتوفير فرص العمل للكفاءات الوطنية.
٣. تنمية المواقع والمرافق السياحية والأثرية والمحافظة عليها.
٤. توسيع نطاق الاستثمارات (العامة والخاصة) والأنشطة السياحية ليشمل مختلف مناطق المملكة ليتسنى زيادة فرص العمل في المناطق.
٥. تنمية العمالة في مجال السياحة وتطويرها.

٢/٣/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع تنمية الموارد الاقتصادية

(أ) الزراعة:

- نمو القيمة المضافة المحققة في القطاع الزراعي بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٧٪).

(٩٠/٧٧)

- نمو الاستثمار في القطاع الزراعي بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٦,٦٪).
- تطوير أداء أسواق المنتجات الزراعية ودعم إنشاء الأسواق المركزية بنسبة زيادة تبلغ (٥٪) سنوياً.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة بمعدل يبلغ (١٠٪) سنوياً.
- زيادة معدلات النمو السنوية للإنتاج المحلي من الخضروات بنحو (٣,٢٪)، ومن الفواكه بنحو (٤,٣٪)، ومن الألبان الطازجة بنحو (١٪)، ومن اللحوم الحمراء بنحو (١٪)، ومن لحوم الدجاج بنحو (٥٪)، ومن الأسماك بنحو (٤٪) خلال خطة التنمية التاسعة.

(ب) المياه والصرف الصحي:

- زيادة الطاقة التخزينية للسدود بنسبة (٨٥٪) من نحو ١,٣٥ بليون متر مكعب في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢,٥ بليون متر مكعب بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- مضاعفة طاقة محطات التحلية من ١٠٤٨ إلى ٢٠٧٠ مليون متر مكعب خلال الخطة.
- زيادة نسبة المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي إلى نحو (٥٠٪) من الاستهلاك للأغراض البلدية.

- زيادة معدلات إعادة الاستخدام إلى نحو (٥٠٪) من مياه الصرف الصحي المعالجة.
- توفير مخزون استراتيجي لحالات الطوارئ في حدود (٢٠٪) سنوياً في المدن الكبرى.
- تخفيض الطلب على المياه للأغراض الزراعية بمعدل سنوي في حدود (٣,٧٪) خلال الخطة.
- زيادة استهلاك المياه للاستخدامات البلدية والصناعية بنحو (٢,١٪، ٥,٥٪) على التوالي خلال الخطة.
- تنفيذ ٦٠٠ ألف توصيلة مياه منزلية جديدة، ليصل معدل تغطية الخدمة إلى (٨٨٪) مع نهاية خطة التنمية التاسعة.
- تنفيذ ٧٠٠ ألف توصيلة صرف صحي جديدة، ليصل معدل تغطية الخدمة إلى (٦٠٪) مع نهاية خطة التنمية التاسعة.

(ج) الثروة المعدنية؛

- تحقيق قطاع الثروة المعدنية لمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٩,٢٪).
- رفع إيرادات القطاع إلى نحو أربعة أمثال الإيراد الحالي.
- تخصيص مواقع للصناعات التعدينية التحويلية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ومدينة الملك عبدالله

الاقتصادية، والمدن الصناعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى.

(د) الصناعة:

- نمو القطاع الصناعي بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٧٪).
- نمو الاستثمارات الصناعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٧٪).
- ازدياد العمالة في قطاع الصناعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٤٧,٠٪).

(هـ) الكهرباء:

- توفير الخدمة الكهربائية لنحو ١,٣ مليون مشترك جديد منهم نحو ١,١ مليون مشترك سكني خلال سنوات الخطة التاسعة.
- تعزيز قدرة التوليد الفعلية بنحو ٢٠,٤ ألف ميغاواط خلال الخطة.
- رفع احتياطي التوليد إلى (١٩,٨٪) من إجمالي الحمل الذروي بنهاية الخطة.
- تحسين إنتاجية العمالة في قطاع الكهرباء بمعدل سنوي متوسط قدره (٥٪) خلال مدة الخطة.

(و) السياحة:

- زيادة مرافق الإيواء السياحي إلى نحو ١٤١ ألف غرفة فندقية، ونحو ٩٢,٢ ألف وحدة مفروشة بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- زيادة فرص التدريب السياحي إلى نحو ٢٤٥,٧ ألف فرصة تدريبية.
- الوصول بالفرص الوظيفية في قطاع السياحة إلى نحو ٤٦٢ ألف وظيفة في نهاية خطة التنمية التاسعة.
- عرض المواقع الأثرية، والتاريخية، والمواقع المرتبطة بالموروث الشعبي، والطرق والدروب التاريخية المهمة.
- ترميم القصور والقلاع والأبراج القديمة وإحيائها وإعادة استخدامها.
- تحسين ستة متاحف إقليمية في كل من (الهفوف، ونجران، والعلا، وتيماء، والجوف، وصبياء) وتطويرها.
- إنشاء خمسة متاحف إقليمية جديدة في كل من (أبها، والباحة، وتبوك، والدمام، وحائل).
- إنشاء خمسة متاحف متخصصة وهي (متحف الإبل، ومتحف النخيل والتمور، ومتحف الخيول العربية، ومتحف الملابس الشعبية والحلي، ومتحف الصقور).

٣/٣/٦ المتطلبات المالية لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية

تبلغ المتطلبات المالية للإتفاق على قطاع الموارد الاقتصادية خلال خطة التنمية التاسعة نحو (٢٢٧,٦) بليون ريال بزيادة بلغت نسبتها نحو (١١٥,٢٪) عن المبالغ المعتمدة خلال خطة التنمية الثامنة، موزعة على النحو التالي:

مليون ريال

معدل الزيادة (%)	المتطلبات المالية خطة التنمية التاسعة	الاعتمادات المالية خطة التنمية الثامنة	قطاعات التنمية
١٥٦,١	١٦٢٩١٧,٥	٦٣٦١٨,٦	المياه
٥٤,٦	١٣٨٢٤	٨٩٤٤,٤	الزراعة *
٤٥,٢	٣٦٥١٢,٤	٢٥١٤٥,٦	البتروال والثروة المعدنية **
٥٠,٦	٣٤٠٤,١	٢٢٦٠,٦	تنمية وتطوير القوى العاملة ***
١٢٥,٥	٣١١٤,٦	١٣٨٠,٩	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
٥٢,٢	٣٠٧٢	٢٠١٨,٢	وزارة التجارة والصناعة
١,٧	٥٩٨,١	٥٨٨,٢	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
٢٩,٨	٦٦٢,٩	٥١٠,٨	الاستثمار (الهيئة العامة للاستثمار)
١٢٣,٢	٢٨٩٥,٢	١٢٩٧,٠	السياحة (الهيئة العامة للسياحة والآثار)
١١٥,٢	٢٢٧٦٣٩,٣	١٠٥٧٦٤,٣	الإجمالي

- * تشمل وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.
- ** تشمل وزارة البترول والثروة المعدنية (٣ فروع)، والهيئة الملكية للجبيل وينبع (الرئاسة والإدارة العامة للهيئة الملكية في كل من الجبيل وينبع).
- *** تشمل وزارة الخدمة المدنية، ووزارة العمل.

٤/٦ قطاع النقل والاتصالات

تستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو (١١١,١) بليون ريال لتنمية هذا القطاع. وتشكل هذه المبالغ نحو (٧,٧٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية.

١/٤/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع النقل والاتصالات

(أ) النقل:

١. توفير خدمات نقل عالية الكفاءة والفعالية.
٢. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣. الارتقاء بمعايير السلامة في وسائل النقل.
٤. حماية البيئة من انبعاثات وسائل النقل.
٥. دعم الأمن الوطني.
٦. توفير خدمات النقل لمناسك الحج والعمرة.

(ب) الاتصالات:

١. توفير بنية أساسية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع على قدر عالٍ من الجودة والأمن والاعتمادية وبأسعار ملائمة، وفي جميع المناطق.
٢. تكريس أمن معلومات مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحمايتها.
٣. بناء القدرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

٤. بناء صناعة وطنية لتقنية الاتصالات والمعلومات تسهم بفعالية في تغطية الطلب على السلع والخدمات.

(ج) البريد:

١. تطوير الخدمات البريدية وتحسين نوعيتها.
٢. تنمية الطاقات البشرية، والتوظيف الأمثل لها.
٣. تطوير الإطار المؤسسي لقطاع البريد.
٤. تحسين الوضع المالي لقطاع البريد.

٢/٤/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع النقل والاتصالات

(أ) النقل:

- إنشاء ميناء رأس الزور.
- إكمال تطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.
- تطوير مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة.
- إكمال توسعة شبكة الخطوط الحديدية (خط الشمال/ الجنوب - قطار الحرمين السريع - الجسر البري).

(ب) الاتصالات:

- رفع معدل تغطية "النطاق العريض" خلال الخطة التاسعة (من ٧,٨ إلى ١١,٤) لكل مائة فرد من السكان.

- رفع معدل مستخدمي الإنترنت من (٤٠,٥) إلى (٥٣,٦) لكل مائة نسمة.
- تخفيض التباين بين المناطق في خدمات الهاتف الثابت من نحو (١٢,٢٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ - (٢٠٠٩) إلى نحو (٥,٨٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ - (٢٠١٤)، وفي استخدام الإنترنت من (٢٥,٥٪) إلى (٢,٦٪) فقط.
- توفير التجهيزات الأساسية والتوسع في تطبيقات تقنية المعلومات بالقطاعين الحكومي والخاص.

(ج) البريد:

- تجهيز جميع المكاتب الأمامية ومنافذ البيع ونقاط المعالجة البريدية بالتقنيات الحديثة.
- ربط (٦٠٠) مكتب بريد بشبكات حاسب آلي.
- تكوين شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص لمزاولة خدمات البريد الدعائي والخدمات المالية وخدمات البريد المختلط.
- استكمال مراحل تأسيس البنية التحتية للتوزيع محل الإقامة (خدمة واصل).
- إجراء الدراسات لتحويل مؤسسة البريد السعودي إلى شركة قابضة ودراسات تحويل قطاعات الخدمة إلى شركات تابعة للشركة القابضة.

- توفير الخدمات الحكومية والعامّة في مكاتب البريد الأمامية (خدمات الكاونتر).

٣/٤/٦ المتطلبات المالية لقطاع النقل والاتصالات

تبلغ المتطلبات المالية للإنفاق على برامج ومشاريع قطاع النقل والاتصالات والخدمات البريدية نحو (١١١,١) بليون ريال بزيادة بلغت نسبتها نحو (٩٦,٥٪) عن المبالغ المعتمدة خلال خطة التنمية الثامنة، موزعة على النحو التالي:

مليون ريال

معدل الزيادة (%)	المتطلبات المالية خطة التنمية التاسعة	الاعتمادات المالية خطة التنمية الثامنة	قطاعات التنمية
٩٧,٥	١٠١٥٣١,٣	٥١٤١٠,٧	النقل *
١٣,٢	٨٩٦,٣	٧٩١,٩	الاتصالات (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات)
١٠٠,٢	٨٦٩٧,٠	٤٣٤٤,٦	الخدمات البريدية (المؤسسة العامة للبريد السعودي)
٩٦,٥	١١١١٢٤,٦	٥٦٥٤٧,٢	إجمالي قطاع النقل والاتصالات

* يشمل وزارة النقل، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والمؤسسة العامة للمواني، والهيئة العامة للطيران المدني.

٥/٦ قطاع الخدمات البلدية والإسكان

تستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو (١٠٠,٥) بليون ريال لتطوير الخدمات البلدية والإسكان. وتشكل هذه المبالغ نحو (٧٪) من مجموع المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية.

(٩٠/٨٦)

١/٥/٦ أهم الأهداف العامة لقطاع الخدمات البلدية والإسكان

(أ) الخدمات البلدية:

١. تحسين الظروف المعيشية للسكان والإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة الإدارية.
٢. رفع كفاءة أداء الأجهزة البلدية وتحسين فعالية خدماتها.
٣. حماية صحة البيئة وتوفير مقومات السلامة العامة.

(ب) الإسكان:

١. توفير سكن لائق ومناسب للمواطنين.
٢. زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية.
٣. تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم نشاطات الإسكان وبرامجه المختلفة.

٢/٥/٦ أهم الإنجازات المستهدفة في قطاع الخدمات البلدية والإسكان

(أ) الخدمات البلدية:

- استحداث ٦٠ بلدية جديدة في مختلف مناطق المملكة.
- رفع نسبة تدوير النفايات إلى (٧٥٪).
- تنمية الإيرادات البلدية لتغطي نحو (٦٠٪) من تكاليف المصروفات التشغيلية.

- إعداد نظام المجالس البلدية وتشكيل أعضائها.
- إنشاء ٤٠ مركزاً حضارياً.
- تطبيق نظام (كود) البناء السعودي ومتابعته وتحديثه دورياً.
- إعداد دراسة تطوير تصنيف المقاولين وتطبيق توصياتها بعد اعتمادها.
- استكمال إعداد المخططات الإقليمية لجميع المناطق.
- استكمال إعداد المخططات الهيكلية لجميع البلديات.
- رفع نسبة السعودة بالقطاع إلى نحو (٨٤,٨٪) بنهاية خطة التنمية التاسعة.
- تنفيذ نحو ٨١٢٢ مشروع للخدمات البلدية المختلفة.

(ب) الإسكان

- إنشاء مليون وحدة سكنية لتلبية (٨٠٪) من حجم الطلب المتوقع على الإسكان خلال سنوات خطة التنمية التاسعة موزعة على مناطق المملكة.
- مع ملاحظة التوجه العام نحو البناء الرأسي فالمطلوب توفير نحو (٢٦٦) مليون متر مربع من الأراضي لإقامة المشروعات السكنية المتوقع بناؤها من القطاعين العام والخاص خلال سنوات الخطة في مختلف مناطق المملكة مع توفير البنى التحتية لها.

- قيام الهيئة العامة للإسكان خلال سنوات الخطة باستكمال التصاميم الهندسية لجميع المشروعات المناطق بها علاوة على مهام الإشراف على تنفيذ الوحدات السكنية بالإضافة إلى استكمال إعداد استراتيجية الإسكان بالمملكة، وإعداد الدراسات والبحوث الإسكانية حسب الحاجة، وإيجاد قاعدة معلومات إسكانية.

- قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالبدء في تطبيق نظام (كود) البناء السعودي على القطاع السكني.

٢/٥/٦ المتطلبات المالية لقطاع الخدمات البلدية والإسكان

تبلغ المتطلبات المالية للإيفاق على برامج ومشاريع الخدمات البلدية والإسكان نحو (١٠٠,٥) بليون ريال وهي تزيد عن الاعتمادات المالية للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (٥٢,٩٪)، موزعة على النحو التالي:

مليون ريال

معدل الزيادة (%)	المتطلبات المالية خطة التنمية التاسعة	الاعتمادات المالية خطة التنمية الثامنة	قطاعات التنمية
٥٢,٩	١٠٠٥١٣,٧	٦٥٧٢٥,٨	الخدمات البلدية والإسكان *

* تشمل على الهيئة العامة للإسكان، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وأمانات المناطق.

خاتمة :

بعد إلقاء الضوء على الظروف التي أعدت فيها خطة التنمية التاسعة والتحديات التي تعاملت معها الخطة على الصعيدين المحلي والدولي، استعرضت الصفحات السابقة بإيجاز أهم ما تضمنته الخطة من توجهات وأولويات تنموية وأهداف وآليات تنفيذية وسياسات وبرامج لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ومواصلة مسيرة الخير والتطور الاقتصادي والاجتماعي بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني.

ولا بد من التنويه بالجهد والتعاون المثمر الذي بذل من قبل جميع الجهات الحكومية والخاصة التي أسهمت في إعداد هذه الخطة.

